

مقدمة

يشهد العالم اليوم الكثير من الأحداث والتغيرات المتسارعة والمتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية التى تشكل فى مجملها إيجاد عالم جديد يختلف فى معالمة عما ساد خلال الفترة التاريخية السابقة.

والمستبع للتطورات الاقتصادية لابد له أن يلاحظ مدى التغير الذى تشهده الساحة الاقتصادية من تحول جوهري نحو الأخذ بأسباب الاقتصاد الحر وآلياته، والتوجه نحو التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والمؤسسات العملاقة متعددة الجنسيات، والاندماجات بين الوحدات الاقتصادية، والأسواق المالية الكبيرة، والتقدم التكنولوجى، والأقمار الصناعية، وثورة المعلومات، وثورة الحاسبات الإلكترونية..

وقد كان لهذه التطورات الاقتصادية آثارها وانعكاساتها المختلفة على دول منطقتنا العربية كمنطقة لها أهميتها وإستراتيجيتها على الخريطة العالمية خاصة وأن العالم العربى يشهد حالياً تغيرات هيكلية فى مجال تطبيق برامج التنمية الاقتصادية واتجاهات نحو تحرير القطاعات التجارية، ودعوة الاستثمارات الخاصة المحلية للمشاركة فى خطة التنمية الاقتصادية، وتحول أسواق المال العربية إلى مراكز جذب مغرية لكل من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.. وفى ضوء ما يسود دولنا العربية من تحديات: الأسواق المالية وتمويلها لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرامج الخصخصة وإستراتيجياتها كدعائم أساسية للخطة الاقتصادية الشاملة، وتطوير المصارف العربية والتوجه نحو المصارف الشاملة بحيث تندمج أعمال الصيرافة التجارية التقليدية مع أعمال الصيرفة

المتخصصة والاستثمارية لتتمكن من تقديم خدمات وأعمال مصرفية تقليدية وغير تقليدية بما يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية. . . وهكذا يتضح أن هذه التطورات للأسواق المالية، والمصارف الشاملة تعد ذات أهمية وأولوية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية لتواكب التطورات على الساحة العالمية. . الأمر الذي جذب اهتمام المؤلف وحرصه على متابعة هذه الموضوعات والعناية برصدها وتحليلها لتكون أمام المعنيين والباحثين والدارسين، تعينهم على فهمها وإدراك آثارها والعمل على الاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

والله تعالى ولى التوفيق.

المؤلف